

مرسوم رقم (٥) لسنة ٢٠١٩  
بالتصديق على مذكرة تفاهم للتعاون في المجال القانوني  
بين وزارة العدل في دولة قطر  
ووزارة العدل وحقوق الإنسان في جمهورية الأرجنتين

أمير دولة قطر ،

نحن تميم بن حمد آل ثاني

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في السابع عشر من شهر شوال عام ١٤٣٩  
هجريه ، الموافق للأول من شهر يوليو عام ٢٠١٨ ميلادية ،  
وعلى اقتراح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،  
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على مذكرة تفاهم للتعاون في المجال القانوني بين وزارة العدل في  
دولة قطر ووزارة العدل وحقوق الإنسان في جمهورية الأرجنتين ، الموقعه بمدينة  
بوينس آيرس بتاريخ ٢٨/٧/٢٠١٦ ، المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة  
القانون ، وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم .  
ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تميم بن حمد آل ثاني  
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٨ / ٦ / ١٤٤٠ هـ  
الموافق : ١٣ / ٢ / ٢٠١٩ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## مذكرة تفاهم للتعاون في المجال القانوني

بين

## وزارة العدل في دولة قطر ووزارة العدل وحقوق الإنسان في جمهورية الأرجنتين

إن وزارة العدل في دولة قطر،  
ووزارة العدل وحقوق الإنسان في جمهورية الأرجنتين،  
والمشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفان"،  
إيماناً منهما بضرورة تعزيز آفاق التعاون المشترك بين البلدين في مختلف المجالات،  
وإدراكاً منهما لأهمية توسيع مجالات التعاون لتشمل المجال القانوني،  
ورغبةً منهما في تقوية أواصر التفاهم المشترك بين المحامين في بلديهما،  
وسعيًا منهما إلى تبادل التجارب والمعلومات والخبرات وتنظيم الندوات العلمية  
والتدريبية ذات الصلة بالشؤون القانونية،  
قد اتفقتا على ما يلي:

### مادة (١)

يتبادل الطرفان تجاربهما وخبراتهم في المجالات القانونية، بما يهدف إلى الارتقاء  
بمستوى الأداء، كما يتبادلان التشريعات الصادرة في بلديهما.

### مادة (٢)

يشجع الطرفان عقد وتنظيم الندوات والمؤتمرات والدورات المشتركة حول مختلف  
القضايا والمسائل المتعلقة بالقانون وتطبيقاته، ويتبادلان الدعوات المتعلقة بالندوات  
والمؤتمرات العلمية التي يعقزم كل منهما تنظيمها كما يزود كل منهما الآخر بأهم النتائج  
والتوصيات التي تصدر عن تلك المؤتمرات والندوات.

مادة (٣)

يتبادل الطرفان ، وبصفة منتظمة ، النشرات والمجلات القانونية والمطبوعات والبحوث ذات الصلة بالتشريعات الصادرة في بلديهما . وخاصةً فيما يتصل بتطوير إدارتهما.

مادة (٤)

يتبادل الطرفان الوفود والزيارات، للوقوف على أنظمة واختصاصات إدارتهما.

مادة (٥)

يتعاون الطرفان في توفير مجالات الخبرات والفرص لتدريب الخبراء والباحثين القانونيين وممارسي القانون، وذلك من خلال إشراك متدربيهما في الندوات والدورات وورش العمل التدريبية التي ينظمها أي من الطرفين.

مادة (٦)

يشجع الطرفان تبادل أنجح الخبرات والتجارب في مجال تقديم خدمات العدالة ذات الصلة باختصاصاتهما .

مادة (٧)

يتبادل الطرفان الخبرات والخبراء في المجالات القانونية والعدلية المختلفة ، والتي من بينها نظم المعلومات القانونية الوطنية ، والوسائل البديلة لتسوية المنازعات .

مادة (٨)

يهدف تسهيل تنفيذ أحكام هذه المذكرة ، يقوم الطرفان بتشكيل لجنة مشتركة من ممثلين عن كل منهما ، وتجتمع هذه اللجنة كل (٣) ثلاث سنوات، عند الحاجة، بالتناوب في دولة قطر وجمهورية الأرجنتين، لتتولى تحديد برامج ومجالات التعاون القانوني بين الطرفين ، واضعةً في الاعتبار إمكاناتهما المالية ذات الصلة والأنشطة الممكنة للتعاون بينهما .

مادة (٩)

لتمويل خطوات التعاون المشترك بين الطرفين، يتحمل الطرف الموفد نفقات سفر وفوده إلى الطرف المضيف ذهاباً وإياباً، ويتحمل الطرف المضيف نفقات الإقامة والمواصلات الداخلية والعلاج الداخلي في الحالات الطارئة لوفود الطرف الآخر وفقاً لميزانيتهما والقواعد المعمول بها في كلا الطرفين .

مادة (١٠)

يقوم الطرفان بتبادل المكاتبات المتعلقة بتنفيذ هذه المذكرة فيما بينهما عبر القنوات الدبلوماسية ببلديهما، وأيضاً يجوز لهما استخدام وسائل الاتصال المباشر مثل البريد الإلكتروني والفاكس.

مادة (١١)

أي خلاف قد ينشأ بين الطرفين حول تطبيق أحكام هذه المذكرة ، تتم تسويته ودياً عن طريق التفاوض والتشاور الثنائي بين الطرفين .

مادة (١٢)

يجوز للطرفين تعديل أحكام هذه المذكرة ، ويتم ذلك باتفاق كتابي مشترك فيما بينهما ، ويدخل هذا التعديل حيز النفاذ وفقاً لذات الإجراءات القانونية المنصوص عليها في المادة (١٣) من هذه المذكرة .

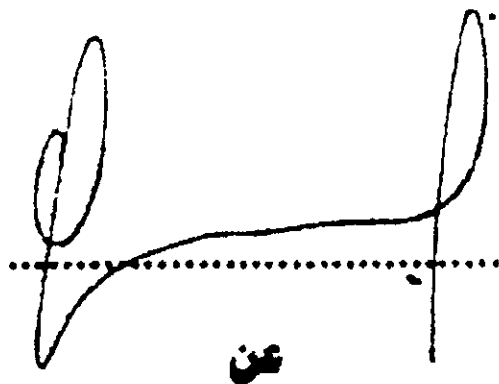
مادة (١٤)

تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ تلقي آخر إخطار كتابي من أي من الطرفين للأخريفيد بإتمام الإجراءات القانونية الداخلية اللازمة لدخول هذه المذكرة حيز النفاذ بكل من البلدين ، وتظل هذه المذكرة سارية المفعول لمدة (٣) ثلاث سنوات وتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابةً برغبته في إنهائها ، وذلك بفترة (٦) ستة أشهر على الأقل قبل تاريخ إنهائها أو انتهائها ، عبر القنوات الدبلوماسية .

ولا يؤثر إنهاء أو انتهاء هذه المذكرة على الأنشطة التي تتم في إطارها لحين الانتهاء منها ، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

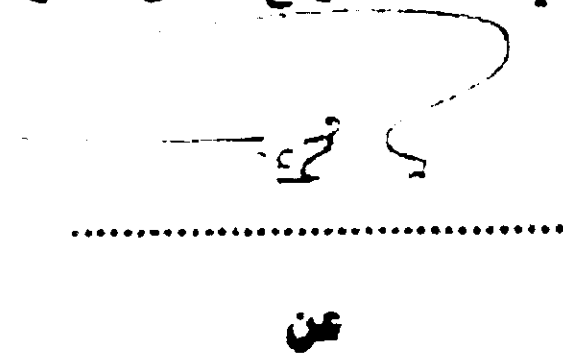
وإشهاداً على ما تقدم ، قام المفوضان أدناه ، والمخولان من قبل حكومتهما ، بالتوقيع على هذه المذكرة .

حررت هذه المذكرة ووقعت في مدينة بومينسا لبريسكتاريخ ٢٨ / ٧ / ٢٠١٦ ميلادية ، من نسختين أصليتين بكل من اللغات العربية ، والإسبانية ، والإنجليزية ، ولكل منها ذات الحجية ، وعند الاختلاف في التفسير يرجح النص المحرر باللغة الإنجليزية .



عن

وزارة العدل وحقوق الإنسان  
في جمهورية الأرجنتين



عن

وزارة العدل في دولة قطر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**MEMORANDO DE ENTENDIMIENTO  
SOBRE  
COOPERACIÓN EN ASUNTOS JURÍDICOS  
ENTRE  
EL MINISTERIO DE JUSTICIA Y DERECHOS HUMANOS  
DE LA REPÚBLICA ARGENTINA  
Y  
EL MINISTERIO DE JUSTICIA  
DEL ESTADO DE QATAR.**

**El Ministerio de Justicia y Derechos Humanos de la República Argentina y el Ministerio de Justicia del Estado de Qatar, en adelante denominadas "las Partes"**

**Convencidos** en la necesidad de ampliar los temas de cooperación mutua entre los dos países en diferentes áreas,

**Conscientes** de la importancia de ampliar los aspectos de la cooperación para incluir el área jurídica,

**Deseosos** por fortalecer los lazos de entendimiento mutuo entre los abogados de los respectivos países, y

**A fin de** intercambiar experiencias, información y conocimiento, y la organización de congresos científicos y de capacitación relacionados con los asuntos legales,

**Han acordado lo siguiente:**

**ARTÍCULO 1**

Las Partes intercambiarán sus experiencias y conocimiento en el área jurídica, con el objetivo de promover su nivel de desempeño. Asimismo, las partes intercambiarán legislación vigente en sus respectivos países.

## ARTÍCULO 2

Las Partes fomentarán la organización y la celebración de congresos, conferencias y cursos conjuntos sobre diferentes temáticas relacionadas al derecho y su aplicación; e intercambiarán invitaciones para los congresos y conferencias científicas que cada Parte organice. Cada Parte también remitirá a la otra las conclusiones más importantes y recomendaciones alcanzadas en dichas conferencias y congresos.

## ARTÍCULO 3

Las Partes intercambiarán regularmente boletines, revistas jurídicas, publicaciones e investigaciones relacionadas a la legislación de sus respectivos países, especialmente aquellos relacionados al desarrollo de sus dependencias.

## ARTÍCULO 4

Las Partes intercambiarán delegaciones y visitas a fin de familiarizarse con los sistemas y competencias de sus dependencias.

## ARTÍCULO 5

Las partes cooperarán en proveer a las áreas conocimiento y oportunidades para la capacitación de expertos legales, investigadores jurídicos y abogados a través de la participación de los mismos en cursos de capacitación, congresos y talleres organizados por cualquiera de las Partes.

## ARTÍCULO 6

Las Partes alentarán el intercambio de conocimiento y de experiencias exitosas en la provisión de servicios de justicia en el marco de sus propias competencias.

## ARTÍCULO 7

Las Partes intercambiarán prácticas y expertos en las diferentes áreas del derecho y la justicia incluyendo información sobre el sistema legal nacional y sobre medios alternativos de resolución de conflictos.

## ARTÍCULO 8

A fin de facilitar la implementación de las provisiones del Memorando de Entendimiento, las Partes conformarán un comité conjunto de representantes de cada una de ellas.

Este comité se reunirá cada (3) tres años, si fuera necesario, de forma alternada en la República Argentina y en el Estado de Qatar, a fin de identificar programas y áreas de cooperación legal entre las Partes, teniendo en cuenta capacidades financieras y las posibles actividades de cooperación entre ellos.

#### ARTÍCULO 9

A fin de financiar las instancias de cooperación mutua entre las Partes, la Parte que envía costeará los gastos del viaje de ida y regreso de su delegación y la Parte que recibe costeará los gastos de alojamiento, traslados locales y de medicina local en casos urgentes de la delegación de la otra Parte de acuerdo con sus presupuestos y las reglas seguidas por las Partes.

#### ARTÍCULO 10

Las Partes intercambiarán correspondencia relativa a la Implementación de este Memorando de Entendimiento entre ambas a través de los canales diplomáticos de sus respectivos países, y asimismo, podrán comunicarse por medios directos como el correo electrónico o el fax.

#### ARTÍCULO 11

Cualquier controversia que pueda surgir entre las Partes relativas a la implementación de las disposiciones de este Memorando de Entendimiento se resolverá amigablemente a través de negociaciones bilaterales y consultas entre las Partes.

#### ARTÍCULO 12

Las Partes podrán modificar las provisiones de este Memorando de Entendimiento por acuerdo escrito mutuo. Dichas modificaciones entrarán en vigor de conformidad con los mismos procedimientos establecidos en el artículo 13 de este Memorando de Entendimiento.

#### ARTÍCULO 13

El presente Memorando de Entendimiento entrará en vigor desde la fecha en que una de las Partes recibe de la otra la última notificación escrita de que se han culminado los procedimientos legales internos para que este Memorando de Entendimiento entre en vigor en sus países respectivos; y tendrá validez por un periodo de (3) tres años que se renovará automáticamente por periodos similares, a menos que una de las Partes notifique a la otra Parte, por escrito y por la vía

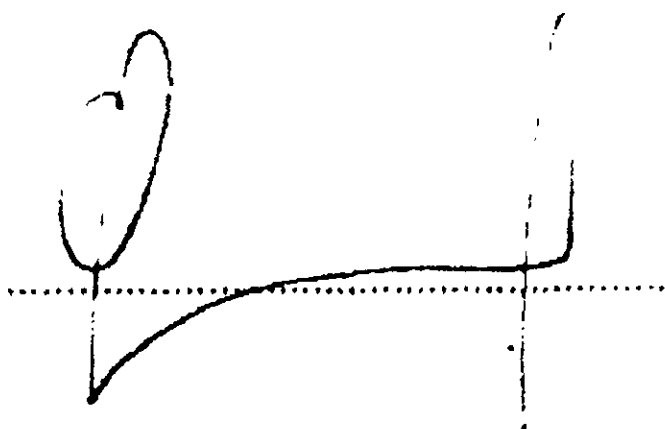


diplomática, al menos (6) seis meses antes de la fecha de terminación o vencimiento, de su intención de denunciarlo.

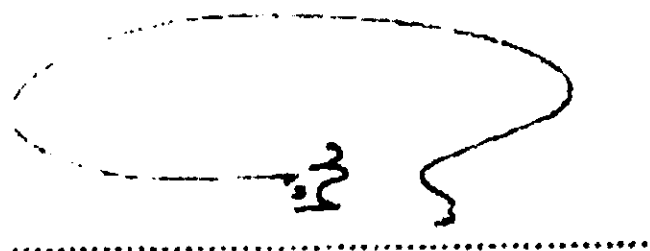
La denuncia o vencimiento de este Memorando de Entendimiento no afectará las actividades en curso hasta su terminación, a menos que las Partes acuerden algo diferente.

En testimonio de lo cual, los abajo firmantes, debidamente autorizados por sus respectivos gobiernos, firman el presente Memorando de Entendimiento.

Hecho y firmado en Buenos Aires el 28 de julio de 2016, en dos originales, en los idiomas español, árabe e inglés, siendo todos los textos igualmente auténticos. En caso de divergencia en la interpretación, prevalecerá el texto en idioma Inglés.



**POR  
EL MINISTERIO DE JUSTICIA Y  
DERECHOS HUMANOS DE LA  
REPÚBLICA ARGENTINA**



**POR  
EL MINISTERIO DE JUSTICIA  
DEL  
ESTADO DE QATAR**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**Memorandum of Understanding  
for Cooperation in the Legal Field  
Between  
the Ministry of Justice of the State of Qatar  
and the Ministry of Justice and Human Rights of the  
Argentine Republic**

The Ministry of Justice of the State of Qatar and the Ministry of Justice and Human Rights of the Argentine Republic, referred to hereinafter as "the Two Parties"

**Believing** in the necessity of enhancing the domains of mutual cooperation between the two countries in different areas,

**Realizing** the importance of broadening the aspects of cooperation to include the legal field,

**Desirous** of strengthening the links of mutual understanding among lawyers from their respective countries, and

**Making for** exchanging experiences, information and expertise, and organizing scientific and training symposiums related to legal affairs,

**Have agreed as follows:**

**Article 1**

The Two Parties shall exchange their experiences and expertise in the legal fields, with the aim of promoting the level of performance. The Two Parties shall also exchange the current legislation of their respective countries.

**Article 2**

The Two Parties shall encourage holding and organizing symposiums, conferences and joint courses on different issues and matters related to law and its applications, and shall exchange invitations for the symposiums and scientific conferences that each Party intends to organize. Each Party shall also provide the other with the most important conclusions and recommendations reached by such conferences and symposiums.

**Article 3**

The Two Parties shall regularly exchange bulletins, legal magazines, publications and researches related to the legislation of their respective countries, especially those relating to developing their departments.

**Article 4**

The Two Parties shall exchange delegations and visits to familiarize with the systems and competences of their departments.

**Article 5**

The Two Parties shall cooperate in providing the areas of expertise and opportunities for training legal experts, legal researchers and law practitioners through the participation of their trainees in training symposiums, courses and workshops arranged by any of the Two Parties.

**Article 6**

The Two Parties shall encourage exchange of the most successful expertise and experiences in the field of providing justice services within their own competences.

**Article 7**

The Two Parties shall exchange expertise and experts in the different areas of law and justice including national legal information systems and alternative means to settle disputes.

**Article 8**

In order to facilitate the implementation of the provisions of this Memorandum of Understanding, the Two Parties shall form a joint committee of representatives from each of them. This committee shall meet every (3) three years, if needed, alternately in the State of Qatar and the Argentine Republic, to identify programs and areas of legal cooperation between the Two Parties, taking into account their related financial capabilities and the possible activities for cooperation between them.

**Article 9**

For financing the stages of the mutual cooperation between the Two Parties, the delegating Party shall bear the travel expenses of its delegation to and from the host Party, and the host Party shall bear the expenses of accommodation, local transportation, and local medication in urgent cases of the delegation of the other Party in accordance with their budgets and the rules followed by the Two Parties.

**Article 10**

The Two Parties shall exchange correspondence related to the implementation of this Memorandum of Understanding between both of them through the diplomatic channels of their respective countries, and also, they may use the means of direct communication such as email and fax.

**Article 11**

Any dispute that may arise between the Two Parties concerning the implementation of the provisions of this Memorandum of Understanding shall be amicably settled by means of bilateral negotiation and consultations between the Two Parties.

**Article 12**

The Two Parties may amend the provisions of this Memorandum of Understanding by their written mutual agreement. Such amendment shall enter into force according to the same legal procedures set forth in Article 13 of this Memorandum of Understanding.

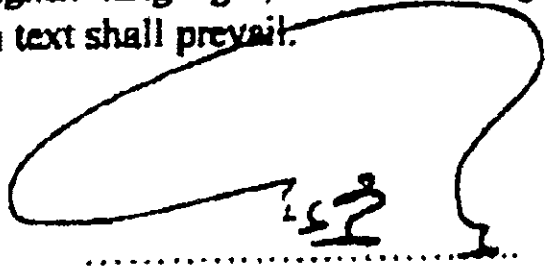
Article 13

This Memorandum of Understanding shall enter into force from the date on which any of the Two Parties receives from the other the last written notification of the completion of the internal legal procedures required for this Memorandum of Understanding to enter into force in their respective countries; and shall remain valid for a period of (3) three years to be renewed automatically for similar periods, unless one of the Two Parties notifies the other Party, in writing and through diplomatic channels, of its intention to terminate it, at least (6) six months before the date of its termination or expiration.

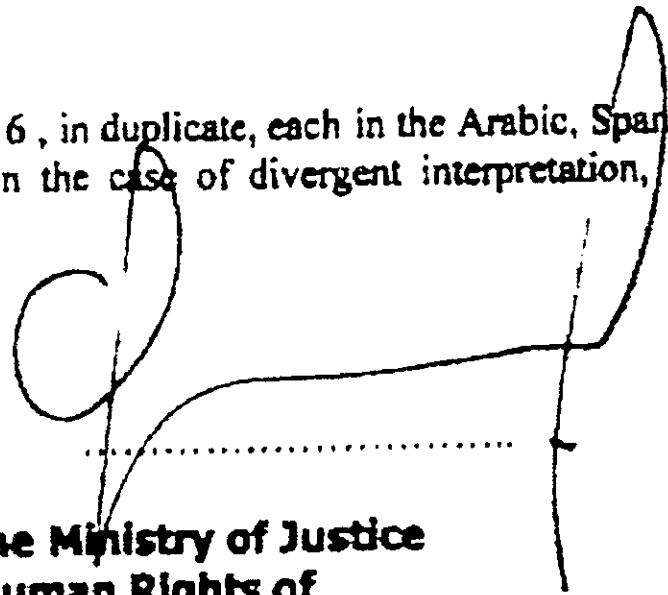
The termination or expiration of this Memorandum of Understanding shall not affect the activities under it, until their completion, unless the Two Parties agree otherwise.

In witness thereof, the undersigned, being duly authorized thereto by their respective governments, have signed the present Memorandum.

Done and signed in the city of ~~Buenos Aires~~ on 23 / 07 / 2016, in duplicate, each in the Arabic, Spanish and English languages, all texts being equally authentic. In the case of divergent interpretation, the English text shall prevail.



**For The Ministry of Justice of  
the State of Qatar**



**For The Ministry of Justice  
and Human Rights of  
the Argentine Republic**